الدعا لغير المكلف كصبي ومن بلغ مجنونا ودام جنونه الى الموت **قوله** كالمهما رحمه وينبغي اجزاء كل مطلوب اخروي كما نظر اليه **قوله** مثنية على التخفيف وان صلى على غايب او قبر تركهما ايضا لان شانه البناء على التخفيف **قوله** وصغيرنا اي اذا بلغ والمراد الصغير في الصفات لا في العمر ويحتمل غير ذكر انتهى **قوله** فاحيه على الاصح وهو اعمال الجوارح من الطاعات كالتلفظ بالشهادتين والصلاة والزكاة والصوم وحج وتكليف لا يخرج المكلف عن عهدة التكليف بالاسلام الا مع الايمان بالمعنى الاتي وهو تصديق القلب عاما علم مجيء الرسول به من عند الله ضرورة من الدين ولا يخرج المكلف عن عهدة التكليف بالايمان الا مع التلفظ بالشهادتين من الناطق قال بعض المحققين وهما واحد بالنظر لما صدق وان كان مختلفي المفهوم انتهى ابن قاسم **قوله** اللهم انه نزل بك اي هو ضيفك وانت اكرم الاكرمين وضيف الكرام لا يضام **قوله** وانت خير منزول به الضمير راجع الى الله تعالى فيجب افراده وتذكيره مطلقا اي سواء كان الميت ذكرا ام انثى وسواء كان شيئي او مجموعا ومن الناس من يغلط في ذلك فيذكر مع المذكر ويونث مع المونث فان تعمده وعرف معناه كفر **قوله** واما الخنثى فقال الاسنوي المتجه التعبير فيه بالمملوك ونحوه وفي ولد الزنا يقول وابن امتك لان الشرع قطع نسبه عن ابيه **قوله** وان يقول في صغير الى اخره هذا اذا كانا حيين لم يعلم كفرهما فمعلوم الكفر لا يدعو له والميت باق فيه ما يقتضيه لحال على الاوجه **قوله** بموت الصبا بوني الطفل **قوله** حتى شرع امامه في اخرى له قلوله يكبر الرابعة حتى سلم الامام لم تبطل صلاته كما في التحمات اخذا من قوله الروضة وغيرها بان لم يكبر حتى كبر امامه اخرى قال ويتابع بانه لا يجب فيها ذكر فليست كالركعة بخلاف ما قبلها انتهى شرح الهجم

بالمعنى

بالمعنى **قوله** كنسيان فيه فطويل القياس اخذا مما قيل في الصلاة المكتوبة عدم البطلان ولو باكثر من تكبيرتين قال ابن حجر ثم وقع لشارح ان الناسي يغتفر له التاخر بواحدة لا اثنين وذكر شيخنا في شرح منهجه وغيره مع التبري منه نقلا على ما تقتضاه كلامهم انتهى والوجه عدم البطلان مطلقا لانه لو سبق بتاخر عن امامه بجميع الركعات لم تبطل صلاته فهنا اولى انتهى **قوله** والظاهر انه لو تقدم الى اخر في هذا البحث نظير ورد زيادة تخامسه في غير ما لحن فيه محض ذكر لا يلزمه تحذو تخلا فيها هنا فانه يلزمه تحذو تحشى الى لغة لما تقرر من نصهم بان التقدم اخشى من التخلف وقد نصوا في التخلف بتكبيرة على البطلان فالتقدم بها كذلك بالاولى انتهى ابن حجر وهذا هو المعتمد **قوله** ويكبر مسبوق ويقرا الفاتحة جوازا **قوله** وهو ظاهر على القول بتعيين الفاتحة في الاولى عقب الاولى قال ابن حجر ليس هذا مبنيا على تعيين الفاتحة في الاولى لانها محلها اصالة فحيث لم يقصدها في غيرها فكبر الامام قبل قرائتها بسقطت وان اخرها الامام الى الثانية انتهى وليس القصد بشرط فمتى كبر الامام قبل شروعه فيها او قبل تمامها سقطت عنه **قوله** لا على القول بانها تجزي عقب غيرها كما اشار اليه الرافعي كما قيل وقد يقال بل بالي على ما صححه النووي ايضا لانها وان لم تتعين لها هي هو منصرفة اليها الا ان يصرفها عنها بتاخيرها فجرى السقوط نظرا لذلك الاصل تعم **قوله** ويقرا الفاتحة ان اراد به الوجوب لا بالي الا على الضعيف فلعه ترك التنبيه للعلم به انتهى ابن حجر **قوله** تابعه اما لو لم يقطع قرائته فيكون كالمتخلف بما عذر نعم بحث انه لو علم انه يتمها ويدرك الامام قبل تكبيرته الثانية انها جمعا

Copyright © Sanad University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)